



بِـيـان

سلطنة عُـمـان

يلقيه

السكرتير الأول
يوسف بن سعيد العامري

أمام

اللجنة الأولى
في إطار المناقشة العامة
خلال الدورة الـ (٦٣) للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك، ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨ م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

سعادة الرئيســــــــــــــــس،

بدايةً، يسر وفد بلادي أن يتقدم لكم بالتهنئة الخالصة بمناسبة إنتخابكم رئيساً للجنة الأولى خلال أعمال الدورة الـ(٦٣) للجمعية العامة، وإننا على ثقة بأن حكمتكم وحسن إدارتكم لها سيفضي بها إلى الخروج بنتائج ملموسة، مؤكداً لكم إستعداد وفد بلادي للتعاون معكم من أجل إنجاز ذلك. كما لا يفوتني أن أهني باقي أعضاء المكتب على إنتخابهم. ويعرب وفد بلادي عن شكره العميق لرئيس اللجنة السابق وأعضاء المكتب على الدور الذي قاموا به خلال فترة ولايتهم.

وأود أن أنتهز هذه السانحة كذلك لأتقدم بالشكر لسعادة سيرجيو دوارتي الممثل الخاص لشؤون نزع السلاح على بيانه الشامل ونثني على الدور الذي يقوم به من أجل تعزيز فعالية آليات نزع السلاح.

ويُعرب وفدي عن تأييده لما جاء في بيان ممثل أندونيسيا بإسم حركة عدم الإنحياز.

سعادة الرئيســــــــــــــــس،

إن حالة الركود التي تلف قضايا نزع السلاح، وإنعدام التفاؤل بين الدول الأعضاء في حلحلة المواقف، يثير قدراً كبيراً من الريبة والشكوك حول آلية تعددية الأطراف التي ما زالت تراوح مكانها منذ زمن، وهذا بطبيعة الحال يتطلب من الدول الأعضاء الإرادة السياسية الشجاعة للعبور بنزع السلاح وخاصة النووي منها إلى بر الأمان، وهو مطلب وهدف رئيسي من أجل دفع هذا الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين.

ونؤكد هنا، بشكل خاص، على مسألة الإرادة السياسية للدول، بعيداً عن المعايير المزدوجة، وذلك نظراً للفشل المستمر خلال السنوات الماضية للوصول إلى توافق في الآراء حول العديد من قضايا نزع السلاح النووي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: هيئة نزع السلاح، اللجنة التحضيرية لمؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠ لمعاهدة حظر الإنتشار النووي، عدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وفشل مؤتمر نزع السلاح في الوصول إلى توافق حول جدول أعماله.

سعادة الرئيســــــــــــــــس،

على الرغم مما ذكر آنفاً، ما تزال هناك قضية هامة وهي وجود بعض الدول تُغرد خارج معاهدة حظر الإنتشار النووي (NPT)، التي يُصادف هذا العام ٢٠٠٨ أربعين عاماً على فتح باب التوقيع عليها. وعليه، فإن بلادي تدعو هذه الدول مجدداً

إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة والانضمام إلى المعاهدة في أسرع وقت ممكن ودون إبطاء.

وفي ذات الوقت، فإن حكومة بلادي تؤكد على حق جميع الدول المشروع، وبدون إستثناء، في إستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقاً لما جاء في أحكام المعاهدة، مع مراعاة المعايير والضوابط الدولية من خلال الضمانات التي تُشرف على تطبيقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سعادة الرئيس،

وفي هذا الإطار، لقد إنضمت سلطنة عُمان مؤخراً لعضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الدورة الـ(٥٢) للمؤتمر العام للوكالة التي إنتهت أعمالها منذ أيام، وذلك تعريزاً لدورها الإقليمي والدولي الذي تنتهجه في الحفاظ على مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وترسيخاً للسلم والأمن الدوليين.

سعادة الرئيس،

إن السلطنة إذ تُعيد مجدداً دعوتها، إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى شأنها في ذلك شأن جميع الدول العربية، فإن ذلك ليقينها بأن تحقيق هذا الهدف سوف يساعد على خلق مناخ إيجابي للتعاون بين دول المنطقة والحد من سباق التسلح فيها، وإشاعة جو من الثقة والسلام في المنطقة والذي سينعكس على العالم بأسره، وعلى السلم والأمن الدوليين.

وعليه، سعادة الرئيس، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط لهو أمر بالغ الأهمية وجدير بإيلاء المجتمع الدولي الدعم والمساندة له لتحقيقه وتنفيذه. وإذ تدعم بلادي هذا المقترح فإنها تدعو إسرائيل للانضمام لمعاهدة حظر الإنتشار النووي وأن تخضع كافة منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل وفقاً لإتفاق الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذلك تنفيذاً للصفقة التي تمت في عام ١٩٩٥م التي شملت إعتقاد قرار الشرق الأوسط الذي ربط بشكل موضوعي بين المد اللانهائي للمعاهدة من جهة وبين إنشاء المنطقة الخالية من جهة أخرى وإنضمام إسرائيل إليها. إلا أننا ومع الأسف لم نرى تقدماً في هذا الإطار حتى يومنا هذا.

سعادة الرئيس،

أثرب حكومة بلادي باستمرار المشاورات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول الأخرى حول الملف النووي الإيراني، أملين أن تتكلل هذه الجهود في التوصل إلى اتفاق يحفظ لإيران حقها في الاستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ويبدد مخاوف بعض الدول حول برنامج إيران النووي.

كما أثرب بلادي أيضاً، بالتطورات الأخيرة لحل أزمة الملف النووي لكوريا الشمالية، متمنين إستمرار الجهود المخلصة بين الأطراف ذات الصلة لحل كافة القضايا العالقة بشكل سلمي.

سعادة الرئيس،

يُعرب وفد بلادي عن إرتياحه العميق لنجاح أعمال الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي إنعقدت في شهر يوليو الماضي بشأن تقييم تنفيذ برنامج العمل لمكافحة هذه المعضلة، ونأمل أن ينعكس هذا النجاح على أرض الواقع على حجم أنشطة التعاون الدولي للقضاء على هذه الظاهرة التي تُشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، سعادة الرئيس، إننا ندعو كافة الدول الأعضاء إلى الوفاء بالإلتزامات التي تعهدت بها من خلال كافة المعاهدات والإتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. أملين أن تُسهم مداورات اللجنة وقراراتها تحت رئاستكم في تحقيق تطلعات كافة شعوب العالم للأمن والسلم والإستقرار.

وشكراً سعادة الرئيس،،،